الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتجربة الجزائرية

The developmental role of the local community in achieving local development in light of the participatory approach with reference to the Algerian experience

تاريخ الاستلام : 2021/10/20 ؛ تاريخ القبول : 2022/03/17

ملخص

تحاول هذه الدراسة تقديم تحليل علمي للعلاقة بين المقاربة التشاركية والتنمية المحلية، من خلال ابراز مزايا اشراك الفواعل غير الرسمية " كالجمعيات التي تنشط على المستوى المحلي" في عملية صنع القرارات والمشاركة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية والابتعاد عن مركزية اتخاذ القرارات، وانعكاس ذلك على نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية، من خلال تبيان آليات وأسس المقاربة التشاركية وأهدافها خاصة تلك المرتبطة بالعملية التنموية، مع إبراز معوقاتها وسبل تفعيل أدائها، بالإشارة إلى التجربة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: تنمية؛ محلية؛ مجتمع محلي؛ مقاربة؛ تشاركية.

* سهام زروال

جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

Abstract

This study attempts to provide a scientific analysis of the relationship between the participatory approach and local development, by showing the advantages of involving informal actors such as associations that are active at the local level in the decision-making process, and participating in the planning and implementation of development programs and moving a way from the centralization of decision-making and its reflection on quality of life of the residents of those local communities, by clarifying the mechanisms and foundations of the participatory approach and its objectives especially those related to the development process, by highlighting its obstacles and ways to activate its performance with reference to the Algerian experience.

Keywords: Development ;Local; Local society; Approach; Participatory.

Résumé

Cette étude tente de fournir une analyse scientifique de la relation entre l'approche participative et le développement locale, en montrant les avantages d'impliquer les acteurs informels tels que les associations qui sont actives au niveau local dans le processus de décision, et de participer à la planification et mise en œuvre des programmes de développement et s'éloigner de la centralisation de la prise de décision et de sa réflexion sur la qualité de vie des habitants de ces communautés locales, en clarifiant les mécanismes et les fondements de l'approche participative et ses objectifs notamment ceux liés au processus de développement , en mettant en évidence ses obstacles et les moyens d'activer sa performance en référence à l'expérience algérienne.

Mots clés: Développement; Locale; société locale; approche; participative.

* Corresponding author, e-mail: Sihem.zeroual@univ-biskra.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

مقدمة

تشير الكثير من الدراسات على أهمية الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، وهو ما ينعكس بدوره على تحسين حياة الأفراد لتحقيق سبل العيش الكريم والرفاه الاجتماعي مرتكزة في ذلك على استغلال كل الإمكانيات والموارد المتاحة في الإقليم، ولعل أهم هذه الموارد هو العنصر البشري من أجل المساهمة في عملية صنع القرارات و تحقيق التنمية، باعتبار أن هذه الأخيرة ترتكز على نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتعاون بين جميع الأطراف التي من بينها المجتمع المدني المحلي بمعية الجهود المبذولة من قبل الإدارة المحلية كمقاربة فعالة من شأنها إحداث التغيير المرغوب فيه، في ظل تزايد الضغوط الشعبية وازدياد حاجات المواطنين للخدمات نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومتطلباتها الأساسية من: الصحة، التعليم، الصرف الصحي، توزيع المياه وخاصة الوصول إلى الفئات الفقيرة.

تم طرح المقاربة التشاركية في بداية الأمر كآلية لتحقيق التنمية والديمقراطية على المستوى الوطني، ثم بدأ التفكير في إدماجها ضمن المستويات تحت الوطنية وخاصة المحلية، وهي في مجملها تعبر عن خيار استراتيجي افرزه النضج الديمقراطي التشاركي، جوهره دعم دور الفواعل الغير الرسمية للمشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام على غرار مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات المحلية خاصة) كشريك في العملية التنموية.

و قد عملت العديد من الدول على تبني المقاربة التشاركية و تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد و جماعات من اجل المساهمة في عمليات صنع القرارات في تدبير الشأن العام، على غرار الجزائر التي نصت هي الأخرى في دستورها على أهمية المقاربة التشاركية ودورها التنموي انطلاقا من ذلك، نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في تجسيد البرامج التنموية محليا في ظل ما تقتضيه المقاربة التشاركية، من خلال الإشارة إلى التجربة الجزائرية؟

أولا التنمية المحلية- المجتمع المدني المحلي- المقاربة التشاركية: تأصيل مفاهيمي نظري:

1:ماهية التنمية المحلية:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي شغلت اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، باعتبارها أساس تطور المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات، وكغيرها من المفاهيم شهد مفهوم التنمية تطورت عديدة على مر العصور وهو ما ساهم في بلورة المفهوم بصيغته الحالية. (1)

تعريف التنمية والتنمية المحلية:

يستعمل مفهوم التنمية في معظم المجالات بمعنى اقتصادي، إذ يشير هذا المفهوم إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانيات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال الإنتاج.

ولذلك نجد كل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية يربطونها بالنمو الاقتصادي باعتباره مرتبط بالتوسع الحاصل في الإنتاج، المخرجات وفي العوائد (الإيرادات)، وذلك وفقا

لمؤشري GDP أو GNI المتعلقين بزيادة الناتج الوطني الحقيقي وارتفاع معدل الدخل الفردي. ولكن إذا كانت التنمية والنمو الاقتصادي كمفهومين عموما يعبران عن الرقي والتقدم الاقتصادي إلا أن هناك فروقات واضحة بينهما, إذ من الممكن أن يحدث النمو الاقتصادي دون تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما تشهده دول العالم الثالث.(2)

يعد عالم الاقتصاد شومبيتر أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات في حين أن التنمية الاقتصادية تنتج ضمن التقدم والابتكار التقنيين، وإذ كان النمو الاقتصادي يعني حدوث تغييرات كمية في المتغيرات الاقتصادية فإن التنمية تضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات، أي أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية، وهذه الأخيرة لا نعني نموا في الناتج القومي الإجمالي فقط، بل تشمل تغييرات في المجالات غير الاقتصادية أيضا.(3)

ولذلك يعد مفهوم التنمية مفهوما أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي, إذ تمس مختلف أبعاد التنمية الإنسانية كونها "عملية تشمل تنمية الناس بواسطة الناس من أجل الناس", بما تحمله من مؤشرات التنمية الإنسانية HDI كمؤشر نوعية الحياة (حياة صحية وطويلة ومشبعة بمختلف الخدمات: صحية، تربوية، معرفية، وترتبط أيضا بتوسيع خيارات البشر وتمكينهم اقتصاديا وسياسيا، وبشكل عادل ومتساوي.(4)

وهذا الطرح نفسه الذي أكدت عليه مدرسة الاقتصاد السياسي باعتبار مفهوم التنمية مرتبطا بشكل أساسي بقضايا التوزيع العادل للثروة، وأنه من الضروري المضي قدما بخطى واثقة في عملية التنمية حتى وإن كانت بطيئة، على أن يتم توزيع مخرجاتها توزيعا عادلا.(5)

أما بخصوص التنمية المحلية، فإنه رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهومها، إلا أنه يمكن تقديم التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة حولها، حيث عرفتها بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان بالحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن".(6)

كما تعرف أيضا بأنها "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول، ويتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح أي دولة يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري وإذا ما تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على عناصر أخرى، فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقدير جهد متزايد لخدمة التنمية".(7)

يتضح من خلال ما سبق أن التنمية المحلية تتضمن ما يلي:(8)

- ضرورة وجود برنامج مخطط لتحقيق احتياجات الأفراد.
- فسح المجال للمشاركة الجماهيرية في إنجاز مشاريع التنمية المحلية.
- ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية مقدمة من قبل السلطات المركزية.
- الالتزام بتحقيق تكامل حقيقي بين مختلف قطاعات النشاط المختلفة كالقطاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أهداف التنمية المحلية:

التنمية المحلية عملية تراكمية الغرض منها إجراء تحسينات على الصعيد الإجتماعي، الإقتصادي، والخدماتي لسكان المجموعة المحلية، في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها عن التنمية الوطنية، إلا من حيث مجال تطبيقها الميداني، كما أنها تعطي فرصة للهيئات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع، إلى جانب الهيئات

المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي، هذا الأخير الذي يفتح بدوره للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الأقاليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف بحكم قربها منهم ومعرفتها الكافية بالمحيط الإجتماعي، الثقافي والاقتصادي لتلك المنطقة، الأمر الذي يضمن نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(9)

وعليه يتضح جليا أن التنمية عملية ديناميكية تشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, تتدخل فيها فواعل عديدة على المستوى المحلي وهي: الجماعات المحلية- القطاع الخاص- المجتمع المدني مع ضرورة خلق الانسجام فيما بينها من أجل تحقيق متطلبات التنمية.

2:ماهية المجتمع المدني المحلي:

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التاريخية التي شهدت تحولات عديدة عبر مختلف مراحله، وفي كل مرحلة تاريخية يأخذ المفهوم دلالات جديدة تعبر في أحيان كثيرة عن قطيعة واضحة مع ما سبقتها، الأمر الذي أضفى المزيد من التعقيد والغموض عليه لكن تغيرت الأوضاع في الثمانينات، إذ بدأ الحديث عن المجتمع المدني والموجة الثالثة للديمقراطية، وهي المرحلة الحاسمة التي عبر عنها هنتينغتون" في مقاله الصادر عام 1991 حول "ديمقراطية الموجة الثالثة"، لكونها تمت في إطار بيئة دولية تميزت بما يلي:(10)

- اتساع عمق أزمات الشرعية للأنظمة التسلطية في العالم، ففي الوقت الذي يتم فيه الاستجابة للقيم الديمقراطية بشكل كبير، تواصل تلك النظم في عجزها, بسبب عدم تحقيق شرعية الأداء بفعل الفشل الاقتصادي وأحيانا العسكري.
- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق منذ سنوات الستينات الذي أدى إلى ارتفاع في مستويات المعيشة وارتفاع التعليم والتوسع في دور الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم.
- التحول الأساسي في عقيدة ونشاطات الكنيسة الكاثوليكية الذي تجلى بوضوح في مجلس الفاتيكان الثاني (1963-1965)، وكذا التحول في الكنائس الكاثوليكية الوطنية من التأييد والدفاع عن ما يسمى بالحفاظ على الوضع القائم Statusquo إلى معارضة التسلطية.
- التغير في سياسات القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية.
- تداعيات كرة الثلج Snowballing أو ما يسمى بتأثير حالات الانتقال في دول الموجة الثالثة على الدول الأخرى, وذلك بتحفيزها نحو الانتقال الديمقراطي.

وبهذا فتحت هذه التغيرات الجوهرية في النظم السياسية على مستوى العالم الباب أمام رياح الديمقراطية والعمل على تطبيقها كنظام سياسي قائم على احترام التعددية والتداخل على السلطة, من خلال إجراء انتخابات دورية نزيهة وكذلك مراعاة حقوق الإنسان, بما تشملها حرية تكوين الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني وحرية التنظيم بشكل عام، وضمان حرية التفكير وحرية التعبير.

تعريف المجتمع المدني:

وفي سياق الإشارة إلى مأزق مفهوم المجتمع المدني، قد يكون أحد مداخل الخروج من عناصر الغموض والوصول بالمفهوم إلى غاية الوضوح هو تحديد المفهوم بشكل إجرائي يعبر عن حقائق المفهوم وجوهره.

استقر الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ

المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها".[11]

ويعرّف أيضا "أنه شبكة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأعضائها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات".[12]

أركان المجتمع المدني:

انطلاقا من التعاريف السابقة يتبين أن المجتمع المدني يقوم على أربعة أركان رئيسية هي:[13]

-الركن التنظيمي المؤسسي: حيث يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات والتنظيمات مثل الأحزاب السياسية خارج السلطة، والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والاتحادات والروابط والجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية، والمراكز البحثية غير الحكومية.

- الاستقلالية عن الدولة: وهذا لا يعني انفصال المدني عن الدولة، ولكن يعني استقلاليتها في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، وتمتعها بهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترتضيه هذه التنظيمات.

-إطار قيمي /أخلاقي: ويتضمن مجموعة القيم التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها، أو في إدارة علاقاتها مع الدولة ومنها: قيم التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح.

وعموما يمكن القول أن المجتمع المدني يعبر عن المنظمات التطوعية الموجهة نحو تحقيق الصالح العام ، فمنها من ينشط على المستوى الوطني وأخرى تنشط على المستوى المحلي(موضوع دراستنا), ويشترك فيها أشخاص تطوعا ولغرض غير مربح للمساهمة في بناء الأسس التحتية للممارسة الديمقراطية والتنموية لاسيما في المجال المهني, الاجتماعي, الاقتصادي, الثقافي, الخيري والانساني..., ولن يحصل ذلك إلا في ظل حكومة عصرية ديمقراطية لامركزية تتحمل المسؤولية والمحاسبة، وكذلك في ظل وجود ما تسمى بفكرة المؤسساتية وهي من النقاط الجوهرية التي ركز عليها صموئيل هنتيجتون للحكم على مدى مأسسة المؤسسات والتنظيمات داخل النظام, كما ورد جليا في political order in changing societies,وقد حددها في المعايير التالية:[14]

-القدرة على التكيف: إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت على مستوى من المؤسساتية والعكس صحيح، ويبرز هذا التكيف مع تزايد التحديات التي تبرز في بيئة النظام وللتكيف أنواع:

-التكيف الزمني: إذ كلما طال أمد بقاء المؤسسة أصبح مستواها المؤسساتي على درجة كبيرة

-التكيف الجيلي: مرتبطة بقدرة المؤسسة على تجاوز مشكلة انتقال السلطة بين الأجيال، إذ يتم استبدال مجموعة من القادة بمجموعة أخرى، وبشكل سلمي وهو دليل على مدى مأسستها.

-التكيف الوظيفي: لطالما أنشأت المؤسسات للقيام بوظائف معينة، فإن هذه الأخيرة تتعرض لمستجدات تتطلب التكيف معها، وبالتالي يتم الحكم على مدى مأسستها من عدمها في حالة ما نجحت في تغيير وتعديل في وظائفها الأساسية حتى لا تكون المؤسسة مجرد تنظيم يراد منه تحقيق أهداف معينة.

-التعقد: مرتبط بتعدد ومضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية, فوجود مثل هذه الوحدات وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق يمكّن المؤسسة على ضمان ولاءات الأعضاء والحفاظ عليها، كما أن تنظيم معين يكون له أهداف عديدة يكيف نفسه حين يخسر أي هدف من أهدافه أفضل من تنظيم ليس له سوى هدف واحد.

-غياب التبعية (الاستقلالية): وهي أن لا تكون التنظيمات أداة لفئة اجتماعية معينة سواء كانت عائلة, قبيلة...، ولا تكون خاضعة للتنظيمات والمؤسسات الأخرى حتى لا يسهل السيطرة عليها.

3:ماهية المقاربة التشاركية:

في سياق الطرح التنموي تم التركيز على مقاربة التنمية من خلال توسيع المشاركة الشعبية في ظل لا مركزية حقيقية، وقد تمت الاستجابة من خلات تبني المبادرات التشاركية في العديد من دول العالم لكن بدرجات متفاوتة.

تعريف المقاربة التشاركية:

دخلت المقاربة التشاركية مجال "الحكم" Governanceووجدت نفسها تواجه قضايا "التغيير المؤسسي"، وكيفية التأثير على السياسة بشكل عام. وفي إطار الاستجابة الحكومية لتوسيع مجال الحكم، حدثت نقاشات حول عملية التنمية وعلاقاتها بإشراك المواطنين في حيثياتها، وفي هذا الصدد تم توسيع فهم أجندة النماذج والمقاربات التشاركية من مجرد مشاريع إلى سياسات ممارساتية، وهذا من خلال مشاركة المواطنين باعتبارهم "أصحاب الحقوق في صنع واتخاذ القرارات"، وفي سيرورة العمليات التي تمس شؤون حياتهم وتؤثر فيها".(15)

في ظل المقاربة التشاركية يتم تحويل المواطنين من مجرد كونهم مستهلكين أو مستخدمين لسياسات الخدمات العامة التي وضعها الآخرون لهم إلى صانعي هذه السياسات ذاتها بأنفسهم, من خلال تدخلاتهم المباشرة.

بمعنى آخر، إذا كان التصويت في النموذج الإجرائي للديمقراطية هو الشكل العام للمشاركة، فإن النموذج التشاركي يعتمد بشكل أساسي على مدى المشاركة الجماعية والتدخل المباشرة في صنع وتنفيذ السياسات قدر الإمكان، وهذا ما يتيح تصحيح الاختلالات الاجتماعية وكل مظاهر الانحياز التي تظهر بشكل كبير مع ذوي الدخول المرتفعة وأصحاب المكانة الاجتماعية المرموقة، وهذا ما يجعل المقاربة التشاركية مرتبطة بشكل أساسي بمفهوم المساواة والعدالة في التوزيع من أجل عقلنة السياسات التنموية.(16)

تم طرح المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق عمليتيّ التنمية والديمقراطية في ظل المستجدات والمتغيرات الدولية التالية:(17)

-تزايد وتنامي ما يسمى بتجارب اللامركزية الديمقراطية Démocratic "Decentralization في العديد دول العالم وتأكيدها من قبل "الأجندة النيوليبرالية" الداعية إلى إضعاف الدولة المركزية، حيث أتاحت وفتحت اللامركزية فرص للمشاركة الديمقراطية, خاصة في ظل الدول التي تتواجد فيها تشريعيات تنص على ضرورة المشاركة الواسعة للمواطنين في الحكم باعتبارها حق.

-التأكيد على مقاربة العجز الديمقراطي Democratic deficit في ظل إقصاء المواطن من المشاركة الحقيقية, والاعتماد فقط على الأشكال التقليدية للمشاركة (المعتمدة على التصويت), وهي في أغلبها عملية بطيئة وغير فعالة، وهو ما يحتم ضرورة الاستجابة "لمطالب الإشراك لا الإقصاء"، من خلال دعم وتأييد نماذج جديدة ومبتكرة للمشاركة الشعبية تتجاوز الأشكال التقليدية (الديمقراطية التمثيلية).

- تركيز الخطاب المعاصر للتنمية من طرف الوكالات الدولية وخاصة البنك الدولي على قضايا المشاركةParticipation والتمكين Empowermnent واللامركزية Decentralization كمرتكزات أساسية للعملية التنموية.

في ظل المتغيرات السابقة الذكر تم الاستجابة للعديد من حكومات دول العالم وذلك بتبني مجموعة المبادرات التشاركية عبر مختلف أنحاء العالم، يتم فيها الربط بين

الدولة والفرد بطرق جديدة, تندرج تحت تسميات عديدة تتراوح بين الديمقراطية التشاركية إلى الديمقراطية التداولية إلى تمكن الديمقراطية التشاركية.

مبادئ المقاربة التشاركية:

تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من المبادئ ، يمكن تحديد من خلال مايلي:[18]

- الإيمان بالمعني الحقيقي لمفهوم المواطنة Citizenship القائم على مفهوم مواطن أكثر نشاطا وأكثر تشاركية، وهو مفهوم يتجاوز النظرة التقليدية القائمة على المواطن المستهلك إلى مواطن مشارك في السياسات، ومساهم في تقديم الخدمات، وتتعدى فكرة المشاركة إلى التمكين الحقيقي للمواطن.
- الاهتمام بفكرة اشتراك الجماعات والأقليات الإثنية وكل الفئات المهمشة والمقصيين (خاصة الفقراء منهم).
- توسيع المساءلة بأشكالها المتعددة (الاجتماعية، القانونية، السياسية، الضريبية...).

الرابط بين المشاركة المباشرة للمواطنين وتحقيق الأهداف التنموية لتطوير المجتمعات والاستفادة من توزيع الخدمات، والتي تتطلب إستراتيجيات مرتبطة بالتغيير المؤسسي وكذا تغيير "السلوك وبناء القدرات".

المقاربة التشاركية على المستوى المحلي:

تدخل في إطار تقسيم وتوزيع القوى السياسية والإدارية بين مختلف وحدات الإقليم، وإنشاء قواعد حكم جديدة تتماشى مع مقتضيات تسيير شؤون الحكم على المستوى المحلي، وهذا كنتيجة حتمية لتطبيق ما يسمى باللامركزية التي تم تبنيها من مختلف دول العالم استجابة لعملية الديمقراطية ومتطلبات الحكم الراشد وكذلك الوكالات المانحة مثل USAID، التي أقرت بضرورة المضي قدما نحو اللامركزية الفعلية، التي من شأنها توفير فرص التغيير الديمقراطي والتنمية على المستوى المحلي. وتقوم المقاربة التشاركية على مبدأ المشاركة الشعبية على المستوى المحلي وما ينتج عنه من مزايا، إذ تجعل صناع القرار أكثر دراية ومعرفة بالظروف المحلية المحيطة بهم، مما يحتم عليهم ضرورة الاستجابة لمختلف طلبات المواطنين، ويضمن أيضا تدخلهم في مجريات عملية التنمية".[19]

ثانيا أهمية المجتمع المدني المحلي, مجالات وآليات مساهمته في تحقيق التنمية المحلية :

1:مزايا اشراك المجتمع المدني في العملية التنموية:

تزداد أهمية الجمعيات والهيئات المحلية لأداء أدوار تنموية، نتيجة ازدياد حاجات المواطنين للخدمات وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتها الإيجابية للجهود الحكومية في حيثياتها.

وبهذا تعتبر هذه الجمعيات شريكا أساسيا في تدبير الشأن العام خاصة على المستوى المحلي وذلك انطلاقا من ما يلي:[20]

- إن الجمعيات المحلية تعد تعبيرا حقيقيا في الإرادة الشعبية, بحكم التصاقها بهموم المواطن وتطلعاته لاسيما في المناطق النائية، حيث تغيب العديد من مظاهر التأطير سواءا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب لسياسية، وبذلك تصبح هذه الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

-تقوم الجمعيات المحلية بجهود عديدة في عملية التنمية من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدرا لتوفير فرص الشغل وتعزيز البنى التحتية، وتساهم في عملية الإدماج الفعلي لكل الفئات الاجتماعية في عملية التنمية, مساهمة في ذلك في إرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

- يساهم اشتراك مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسات تحقيق فوائد إضافية, ومنها الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية, وضمن هذه الفوائد أيضا مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بشكل فعلي لطرح همومهم وقضاياهم (التمكين السياسي).

وبهذا دخلت المؤسسات والجمعيات المحلية مجال السياسات العامة وأصبحت نشطة سياسيا, ويظهر تأثيرها في المجال السياسي من خلال القيام بدورها في تحقيق توازن السلطات، وساندت قضايا التنمية من خلال العمل على رفع انشغالات وحاجات المواطنين والتعريف بمشاكل الفئات الفقيرة، والتأثير على صانعي القرار في توزيع الخدمات والثروات (مخرجات عملية التنمية وبشكل عادل).

وتعمل الحكومات التي طبقت مبادئ الديمقراطية التشاركية على دعم النشاطات الاقتصادية للجمعيات المحلية التطوعية انطلاقا من مبدأ "الحق في النصح والاستشارة، مثلما حدث في دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين في سياق دعم مشاريع التنمية لمحاربة وتقليص الفقر، بالاعتماد على الاستشارات الموسعة تشمل أصحاب المصالح والسكان المحليين وكذلك العاملين والمزارعين في مثل هذه القرى التي تشهد مستويات عالية من الفقر، ويتم تقديم المعلومات عن الوضع المحلي لصانعي القرار والتي يتم إتخاذها بعين الاعتبار. وهناك نماذج أخرى من الاستشارات هي بطاقات التقرير Report Cards المركزة على الاستقصاء الاجتماعي للهيئات العشوائية للأسر في فئات مختلفة تشمل مساكن الفقراء حول نوعية الخدمات العامة من رعاية صحية وأزمات السكن وتوصيل المياه وهي بذلك تعرف بالمشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات الفقيرة المهمشة، وتقدم هذه التقارير إلى الجمعيات المسؤولة للنظر فيها والعمل على وضع مخططات لتلبية احتياجاتهم.[21]

وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من الدول الغربية التي تنبهت إلى اشتراك المواطنين والجمعيات ذات الطابع المحلي، حيث عرفت بعض البلدان ما يسمى بـ "ديمقراطية الحي" كآلية استشارية أو تشاركية محلية على مستوى الأحياء، وقد تم تضمين ذلك في نصوصها التشريعية، نذكر مثلا اسبانيا التي أسست بما يسمى بـ "مجالس المناطق" وهي تقسيمات داخل البلديات تجمع ممثل من المجلس البلدي وأعضاء مختارين وفقا لمعايير قطاعية (الجمعيات المتخصصة)، وكذا جمعيات الأحياء وهي تساهم بآرائها في أولويات البلديات وتعزيز المشاركة في تنفيذ المشاريع الملموسة ومتابعة خدمات البلدية، وهو ما عرفته أيضا بلجيكا وفرنسا وغيرها من الدول التي اعتمدت الديمقراطية التشاركية.[22]

ولهذا يقرر العديد من المفكرين بإيجابية العلاقة بين المشاركة المدنية وارتفاع الأداء الاقتصادي، حيث ربط الأكاديمي الأمريكي "روبرت بوتنام" بين التنمية ووجود قطاع طوعي نشيط, باعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني تؤدي دورا هاما في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية للتنمية فمثلا غرف التجارة مثلا تستقطب صناعات وأعمال جديدة في مناطقها، كما تقوم بإجراء المسوح الميدانية لمعرفة أعمق بالمميزات المحلية لمزاولة النشاط الاقتصادي، كما يمنح المجتمع المدني أعضاءه مهارات عديدة تتيح لهم فرصا كبيرة، ففي فرنسا مثلا يحاكي العمل الجمعوي القطاع الخاص بدفع الضرائب، إذ يسمح القانون الفرنسي للجمعية الترخيص لها بمزاولة أنشطة اقتصادية شريطة عدم تعارضها مع أهداف الجمعية.[23]

وفي إطار دعم الشراكة بين المجتمع المدني والمسؤولين المحليين, تعمل الدول التي طبقت المقاربة التشاركية على المستوى المحلي على تقديم معونات تقنية وبالتجهيزات

اللازمة وكذا الإعانات من مطبوعات وتدريبات وإقامات لأعضاء الجمعيات من أجل تمكينهم وضمان التواصل فيما بينها، كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدعم المقدم من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولة, وفي المملكة المتحدة من قبل قسم التنمية الدولية.(24)

وفي هذا الصدد يرى العديد من الباحثين أن نجاح الشراكات التي تتم بين الدولة والمجتمع المدني تتحكم فيها العوامل التالية : (25)

- نوع النظام، الذي هو متغير أساسي على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عموما.

-مستوى الثقة، الذي يؤثر على الاستعداد ويربط الأنشطة بين الشركاء بشكل دائم.

-الإطار القانوني واللوائح التي تحدد النظام الأساسي والأنظمة المطبقة في المساهمات غير الحكومية والجمعيات المحلية.

2:مجالات مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية:

تشير الكثير من الدراسات في مجال الحوكمة المحلية على أهمية تطوير القدرات التشاركية للجمعيات المحلية, وتهيئة السبل والآليات المناسبة لهذه الجمعيات من أجل المساهمة في العملية التنموية للمجتمعات المحلية ومساراتها الإيجابية للجهود الحكومية في إطار ما يسمى بآلية العمل التطوعي كظاهرة اجتماعية يهدف إلى تكريس قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية, من أجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي والرفع من مستوى المعيشة, ولن يتحقق ذلك إلا في ظل الشروط التالية:(26)

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع الحلي ينسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.

- النظرة الإيجابية للمجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة, وبطرق وأساليب تتلاءم والظروف المحلية السائدة وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.

- النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة مع عدم التركيز على النواحي المادية فقط، ومراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكذا أنماط حياتهم.

وعلى صعيد أداء التنمية محليا، يمكن للجمعيات المساهمة بفعالية في مساراتها على عدة مستويات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية.

على المستوى الاقتصادي: فدورها يركز على تأمين سبل المعيشة وتقديم الخدمات حيثما تكون الدول والأسواق ضعيفة، وعلى تعزيز القيم الاجتماعية وشبكات الاتصالات والمؤسسات التي تدعم اقتصاديات السوق الناجحة بما في ذلك الثقة والتعاون، وفي هذا الصدد أوضح لستر سالامون" وزملاؤه أن المؤسسات الطوعية في العالم كافة مزودة أساسا لخدمات إنسانية (خاصة الصحة والرفاه الاجتماعي) بل ينظر إليها على أنها قناة مفضلة لتقديم الخدمة كبديل مقصود عن القطاع العام، وأصبح ينظر إليها على أنها وسيلة لأنسنة الرأسمالية Humanizing Capitalism عن طريق تشجيع المساءلة بين المؤسسات الخدماتية العامة وتبني سياسات اجتماعية تقدمية كاحترام حقوق العمال وتجارب جديدة في الاقتصاد الاجتماعي الذي يجمع بين كفاية السوق والقيم التعاونية.

على المستوى الاجتماعي: ينظر للجمعيات على أنها مخزون للرعاية وللحياة الثقافية

والإبداع الفكري لتعليم الناس مهارات المواطنة، ورعاية مجموعة من الأعراف الاجتماعية الإيجابية التي تندرج تحت عنوان "رأس المال الاجتماعي" باعتباره عنصر حاسم في تشجيع العمل الجمعوي للصالح العام.

وقد وجد الباحث "روبرت بوتنام" من دراساته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعي أي بقوة المجتمع المدني، خاصة عند تركيزه على تكوينات المجتمع المدني الصغيرة (المحلية) المنتشرة في القرى والأحياء الشعبية "كجمعيات الإدخار" التي أتاحت فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية من مختلف الأحجام والنجاح في تطويرها، وهي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح عملاقا مع نهاية هذا القرن.[27]

على المستوى السياسي: تعد مؤسسات المجتمع المدني (سواء كانت وطنية أو محلية) من أهم قنوات المشاركة الشعبية، ورغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرا، وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية, ولعل أهم مظاهرها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة.[28]

3:الآليات المستخدمة من قبل الجمعيات في دعم التنمية المحلية:

تتعدد الآليات التي تجسد مبدأ المشاركة الشعبية سواءًا كأفراد أو ضمن هيئات قانونية (الجمعيات) في صنع القرار المحلي، وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها حسب اختلاف طبيعة النظام السياسي القائم، ويمكن أن نرصد الآليات التالية:[29]

مجالس الأحياء: يعتبر مجلس الحي بمثابة فضاء محلي يطرح من خلاله العضو في المجلس انشغالات ومشاكل الحي المتعلقة بالنظافة والتهيئة العمرانية والنقل والتعليم والاستثمارات والبيئة... لتنقل تلك الانشغالات إلى السلطات المحلية في البلدية، ويتم النقاش بشأن الحلول الممكنة.

مجالس الشباب: يتم فيها تجميع الشباب الذي يمثل عادة الفئة الأكثر عددا في المجتمعات، وتناقش فيها قضاياهم المتعلقة بالتشغيل، البطالة، التعليم، وقضايا الهجرة والاستثمار.

ندوات المواطنين: تسمى أيضا ندوات الإجماع، ظهرت أولا في الدنمارك ثم انتشرت في العديد من دول العالم، يتم فيها اللقاء بين المواطنين والخبراء من أجل مناقشة قضايا معينة، ليتم إعداد تقرير وتوصيات في نهاية الندوة.

تقديم العرائض: هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة كالبرلمان مثلا، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى.

الميزانية التشاركية (أو الموازنة التشاركية): هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية (المحلية) أو الوطنية (العامة)، وتعبير هذه الآلية، أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام.

ولتحقيق ذلك يعتمد المجتمع المدني المحلي على ما يلي:

-اعتماد الإعلام كوسيلة لاشتراك المواطن في دعم سبل التنمية، وقد يكون ذلك من

خلال الإشهار حول اجتماعات المجلس البلدية، وقد تكون عن طريق الأبواب المفتوحة، أو عن طريق شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

-اعتماد العمل التعبوي والتحسيس كوسيلة لدعم التنمية المحلية من خلال قيام الجمعيات ذات الطابع المحلي بعقد الندوات والملتقيات ذات الصلة بحياة المواطنين في مختلف المجالات سواء عن طريق حضوره أو طرح انشغالاته أو من خلال إبداء رأيه, والمساعدة في تقديم الحلول.[30]

-اعتماد التطوع كوسيلة لدعم التنمية المحلية، باعتبارها الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الجمعيات المحلية، أو ما يسمى Voluntary actions لتقديم خدمات للمجتمع أو فئات منه خاصة المحرومة منها، دون توقع جزاء مادي مقابل جهودهم, وتؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وحجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد, حيث بينت تلك الدراسات أن معدل ساعات التطوع المبذولة في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل 09 ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في أحد السنوات ما قيمته 176 مليار دولار.[31]

ثالثا: التجربة الجزائرية في مجال ممارسة المقاربة التشاركية المحلية:

1:الأطر القانونية المنظمة لعمل المجتمع المدني في الجزائر:

من الواضح أن قوى المجتمع المدني في الجزائر كانت مغيبة في ظل النصوص التي حكمت الجزائر من 1962 إلى غاية 1988 (تاريخ05 أكتوبر 1988) الذي شكل المنعرج في تحول النظام السياسي الجزائري من عهد الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، وكانت هي المستفيد الأول من نتائج انتفاضة أكتوبر 1988 التي كان من بين أهم نتائجها فتح المجال أمام المجتمع المدني لينتظم ويعبر عن نفسه داخل الأطر القانونية.

فدستور 1989 الذي جاء ليعبر عن التحول والتجديد في المسار السياسي للبلاد, حمل لأول مرة الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات، وحق حرية الاجتماع, وبالتحديد بعد صدور قانون رقم 90-31 في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالسماح ببروز مجتمع مدني متعدد ومتنوع، ولعل السرعة الهائلة التي يبرزها إلى الساحة ممثلا في العديد من الجمعيات والمنظمات الوطنية والمحلية متعددة الاهتمامات والنشاطات, تبرز تلك الرغبة القوية لدى فئات المجتمع في النشاط والتعبير عن انشغالاتها, فمنها من يهتم بالحقل الثقافي والاجتماعي, ومنها من تنشط في المجال النقابي، وأخرى تهتم بالشباب والنشاط الطلابي.[32]

وقد أرجع الباحث "عبد القادر بهلول" هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات في كتابه: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية" "أن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع، والصراع السياسي بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة التحريرية وأثناءها في ظل نظام الحزب الواحد، هما سببان في تشكيل الأحزاب، أما الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرطة التي يقدمها نص القانون الجمعيات، حيث يكفي أن يجتمع على الأقل خمسة عشر شخصا ليؤسسوا جمعية".[33]

واستنادا إلى المادة 2 من القانون رقم 15/87 المؤرخ في 24-12-1990 "فإن الجمعية تنشأ بناء على اتفاق أشخاص طبيعية أو معنوية لتحقيق هدف غير مربح قد يحمل طابعا خيريا أو ثقافيا أو عمليا أو بناء على أهدافها المحددة بدقة يتم تسميتها، وقد تكون هذه الجمعيات ذات صبغة محلية أو وطنية".[34]

واستمرت الأطر التشريعية والقوانين الخاصة بالجمعيات, إذ نصت المادة 33 من

دستور 1996 "الدفاع الفردي عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان في الحريات الفردية والجماعية, وفي نفس المنطق صدر القانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات ضمن القوانين الخاصة بالإصلاحات الست الشهيرة "التي جاءت عقب خطاب الرئيس السابق بوتفليقة المنظمة للحياة السياسية", حيث حدد هذا القانون شروط عملها خاصة فيما يتعلق بموضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين التنظيمات المعمول بها، وكذا احترام قوانينها الأساسية, أما التعديل الدستوري لعام 2016 ، فهو الآخر أشار إلى الديمقراطية التشاركية كما ورد في نص المادة 15 منه: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية من خلال الجماعات المحلية".(35)

ومن جهة أخرى نجد أن المشرع الجزائري قد دعا السلطات المحلية لتشجيع المواطنين على الانخراط والمشاركة في العملية الديمقراطية ومن خلال القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، فشدد على الفصل المتعلق بمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي وعلى ضرورة توفير أطر قانونية مناسبة لحث المواطنين على الانخراط في المبادرات المتعلقة بتسوية شؤونهم المحلية.(36)

ولكن بالرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المواد الواردة في دستور 1989، وكذا في التعديل الدستوري نوفمبر 1996, إلا أنها لم تضمن لهذه الجمعيات استقلالية تجاه السلطة والإدارة وحمايتها من تعسف هذه الأخيرة، وهذا في ظل حالة الطوارئ التي أدت إلى حل العديد من الجمعيات ووقف نشاط جمعيات أخرى، كما استعملت ذريعة المساس بالأمن والنظام العام لتقييد نشاطها, وفي هذا الصدد يقول أيمن الدسوقي "أصبح الحديث عن انتهاك حريتي الرأي والتعبير بل الحريات العامة في ظل حالة الطوارئ شتى متكرر، فهذه القيمة أصبحت مقيدة ومكبلة بالأغلال القانونية والسياسية, وما زاد الطين بله هو مرسوم مكافحة الإرهاب الصادر في جوان 1994".(37)

والشيء نفسه يقال عن قانون الجمعيات الذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2012 بعد مصادقة عليه مباشرة, حيث عرف انتقادا من قبل المنظمات الحقوقية الوطنية الذي يفرض قيودا صارمة على الجمعيات, كما هو موضح في المادة 39 التي "تسمح بتوقيف أو حل أي جمعية بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدولة أو المساس بالسيادة الوطنية"، وتبعا لهذه المادة يمكن للإدارة منع أي مواطن من إبداء رأيه في تسيير الشؤون العامة المحلية أو الوظيفة وهو ما اعتبرته الجمعيات انتهاكا لحرية تأسيسها وحقها في التعاون، كما يمنعها من حق التمويل، وهذا يتناقض مع المادة 41 من الدستور التي تضمن حرية التعبير وحرية الجمعيات والتجمع.(38)

2 :مظاهر مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر:

تشارك الجمعيات المحلية أحيانا في برامج و خطط التنمية كشريك هام من خلال قيامها بمختلف الأنشطة التي تمس المستويات الإنسانية و الإجتماعية، و تظهر مساهمة المجتمع المدني على المستوى المحلي فيما يلي:(39)

- الإهتمام بالطفولة و محو الأمية و إدماج المعوقين وذوي الأمراض المزمنة.
- توجيه الشباب نحو المهن والحرف وتوعية السكان من مخاطر التدخين والمخدرات والسيدا.
- القيام بحملات التنظيف وغرس الأشجار.

- المساهمة في النشاط الرياضي.
- المساهمة في تقليص الفقر والجوع والحرمان والتهميش ومساعدة المعوزين.
- القيام بنشاطات أخرى اجتماعية، تربوية، ثقافية و ترفيهية.

و قد حدد قانون الجمعيات الجديد إمكانية تسخير الأشخاص المنتمين لهذه الجمعيات لمعارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها, ولاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي، و إضافة شيء جديد مقارنة بالقانون السابق (رقم 90- 31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990) ألا و هو المجال البيئي والخيري والإنساني.

لكن رغم ذلك فإن هذه المؤشرات غير كافية ولا تعبر عن حرية وفاعلية المجتمع المدني المحلي, لأن عمل هذه الجمعيات لا يخلو من معوقات وتحديات تصعب من مهام القائمين عليها في تحقيق الأهداف المسطرة.

3:المعوقات التي تواجه عمل الجمعيات في تأدية دورها التنموي وإجراءات تفعيل أدائها:

هناك العديد من أوجه القصور في آلية عمل هذه المؤسسات، فمنها ما هو داخلي متعلق بالجمعيات المحلية ذاتها، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالجماعات المحلية.

العوائق الداخلية:

- القصور في التكوين والتنمية: حيث أن غالبيتها يحمل اسم "جمعية خيرية" وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بداياتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان التي تبناها إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص الذين يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى.

- رداءة الخدمات: حيث اتسم نشاط تلك الجمعيات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية وتقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة.[40]

- ضعف البنية الداخلية لأغلب هذه الجمعيات: إذ تفتقر إلى وجود قيادات حقيقية، وتعتمد على أسلوب مؤقت لا ينسجم مع المفاهيم الجديدة، التي تقوم على إعطاء الأولوية للعامل البشري وتوسيع قاعدة المشاركة، بينما لا تزال هذه المؤسسات تعتمد على الفردية في التسيير والعمل، وتغيب داخلها روح الفريق وتضعف فيها الممارسة الديمقراطية الداخلية، وذلك ما يؤدي إلى خلق انشقاقات داخل التنظيم الواحد يزيده ضعفا و ترهلا (أي يؤدي إلى ضعف الأداء والفعالية) .[41]

وطبعا هذا دليل على عدم مأسسة هذه الجمعيات نتيجة غياب المؤشرات الخاصة بالتطور الكيفي لها، أو ما سماه هنتنغتون ب"التكيف الوظيفي"، حيث لا تلجأ هذه الجمعيات على إدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، بل تبقى محتفظة بأهداف معينة لا تتغير، وتنحصر أحيانا هذه الأهداف في اسم الجمعية فقط، ناهيك على أن جمعيات أخرى نجدها لا تسعى إلى توسيع نشاطها, بل تحصره في ملتقيات أو ندوات أدبية، الأمر الذي لا يسهل عملية التقرب من الواقع الشعبي.[42]

- والحال نفسه يقال " للتكيف الزمني"، حيث يتسم اغلبها بطابع المرحلية، حيث تعمل السلطات على ممارسة الضبط والتحكم في عمل هذه الجمعيات، وذلك عبر وسائل عديدة كالإجراءات الإدارية وكذا عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافه، وذلك من خلال عمليات الإحتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون

في بعض الأحيان زائلة يجعل من هذه الجمعيات مكاتب خدمات ورعاية.[43]

- غياب مصادر التمويل الذاتي: حيث تعاني أغلبها من قلة الإمكانيات المادية مما ينعكس سلبا على مستوى ديناميكيتها ودرجة استقلاليتها، إذ تستفيد من مساعدات مالية اغلبها صادرة من السلطات العمومية (الولاية والبلدية), والملاحظ بالنسبة للإعلانات المادية المقدمة للجمعيات من طرف الجماعات المحلية انه ينقصها التنظيم والمتابعة لمعرفة طرق وكيفيات صرف هذه الإعانات.[44]

ورغم أن القانون الجديد للجمعيات قد قنن استعمال موارد ومداخيل الجمعيات بتسجيلها وجوبا في ميزانياتها, وإخضاع منح الإعانات العمومية لإبرام عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعيات ومطابق لقواعد الصالح العام مع تقديم تقارير عن صرف الإعانات الممنوحة سابقا، وإخضاع ميزانياتها لمحافظة الحسابات المعتمدين وجعلها خاضعة لقواعد المراقبة من طرف مصالح الدولة (المواد من 29 إلى 38) إلا أن هذه العملية مجملها تتم في ظروف غامضة وقلما تستفيد منها الجمعيات النشطة.[45]

العوائق الخارجية: تتمثل فيما يلي:

ظاهرة الفساد والإفراط في السلوك الرقابي: وتتجلى مظاهره أولا في ضعف تكوين المنتخبين, فهم غالبا ينتمون إلى فئات اجتماعية لا علاقة لها بالتسيير الإداري، كما أن بعضهم لا يتحكمون في النصوص القانونية والمالية ويتعثرون في تطبيقها، لذلك جاء القانون الجديد للبلدية بأكثر صرامة (المادة 145) بتعريض رئيس المجلس الشعبي البلدي للمتابعة القضائية عن كل قرار يصدر لا يأخذ بعين الاعتبار آراء المصالح التقنية المؤهلة قانونيا، ويحدث ضررا في حق المواطن والبلدية والدولة، كما تعاني المجالس المحلية من عدم ضبط مهامها بكل وضوح في ظل عدم استقرارها وتأثرها بالصراعات الحزينة وسحب الثقة من رؤساء المجالس الشعبية المحلية، وتأثير المتابعات القضائية ضد المنتخبين المحليين لكون الجماعات المحلية أكثر القطاعات العمومية فسادا، فمن مجموع 948 قضية فساد فصلت فيها العدالة الجزائرية عام 2010 (بإدانة 1352متهما)، كانت الجماعات المحلية على رأس القطاعات التي مستها قضايا الفساد ب146 قضية وبنسبة15,40% ، وجرائم الفساد الأكثر انتشارا تخص اختلاس الأموال العمومية، إساءة استغلال الوظيفة، رشوة الموظفين العموميين ومنح امتيازات غير مبررة في مجال الصفقات العمومية وهو ما انعكس سلبا على فعالية المجالس المحلية والفواعل الأخرى على غرار الجمعيات المحلية وأدى إلى ضعف مردودية العملية التنموية.

أما الإفراط في السلوك الرقابي على نشاطات الجمعيات المحلية يجعلها لا تتمتع بالاستقلالية التي تنص عليها القوانين والتشريعات, وتحد من امكانية مساهمتها إيجابيا في العملية التنموية، كما أن هذا التدخل المفرط يفرغ اللامركزية من محتواها ويجعل من الديمقراطية المحلية مجرد شعارات[46] .

عدم توضيح الإطار المؤسساتي لمشاركة الجمعيات في شؤون الجماعات المحلية: أي كل ما يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي الذي يرسم ويوضح طبيعة العلاقات الواجب تأسيسها وتطويرها من السلطات العمومية والجمعيات، فالفراغ والغموض القانوني افرز علاقات الحذر والاتهامات المتبادلة، وإدخال بعض الجمعيات في صراعات أفشلت كل محاولة لتنمية علاقات الشراكة والمساهمة الجادة بين الطرفين، وبالتالي العمل على حل المشاكل المتزايدة للفئات الاجتماعية.[47]

عدم الشفافية و المساواة في التعامل مع مختلف الجمعيات: وخاصة في مشكل تمويلها من الجمعيات المخولة بذلك, وكذلك التعامل الموسمي بل والمؤسساتي من إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواءا على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجمعيات المحلية خاصة.(48)

العراقيل البيروقراطية: التي تمت ملاحظتها على مستوى الجهات الرسمية المعنية بالتسجيل والإعتماد، حيث علق رئيس جمعية المكفوفين على ذلك بقوله: "العراقيل البيروقراطية والإدارة تقتل الجمعية في مرحلتها الجنينية أحيانا بقطع الواحد منا آلاف الكيلومترات إلى الجمعية المعنية بالأمر دون أن يستقبل وأحيانا ينتظر لساعات طويلة دون الحصول على موعد.(49)

إجراءات تفعيل أداء المجتمع المدني المحلي:

لتفعيل أداء الجمعيات لتحقيق الأهداف المسطرة لابد من إتباع مجموعة من الإجراءات هي:(50)

- تطوير العلاقات مع السلطات وتعزيز اسقلاليتها عنها لكي تأخذ هذه التنظيمات موقعها الفعلي في سياق المقاربة التشاركية، أي لابد من تعيين الحدود الفاصلة، حيث لا تمس حرية عمل الجمعيات وتحريرها من هيمنة الأجهزة البيروقراطية، وذلك انطلاقا من التشاور والحوار المباشر مع كافة الهيئات والأطراف على المستوى المحلي، باعتبارها نقطة البداية للمساهمة في العمل التنموي وتجسيد المشاريع التي تهم المواطن في بعض المجالات المهمة، نظرا لاحتكاكها المباشر بالمجتمع، كأن يساهم مثلا في السياسات الصحية، السياسات التعليمية، وحتى السياسات الاجتماعية.

- تطوير وتأهيل الموارد البشرية لهذه الجمعيات باعتبارها حجر الزاوية في أي مشروع تنموي، وذلك بتوفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة، التي تمكن الأفراد من امتلاك المهارات والمعارف اللازمة، وتحقيق التواصل المستمر مع متطلبات التنمية، من خلال عمليات التدريب والإعلام ونشر الوعي الفكري والثقافي، وتشمل عملية التدريب أيضا تدريب القيادات وتطوير قدراتها واكتشاف قيادات جديدة وتأهيلها لتحمل المسؤولية.

-تطوير آليات التمويل الذاتي: بتطوير مصادر دخل توفر للجمعيات دخلا ماليا من خلال نشاطات وأعمال تدر عائدا ماليا، أو عن طريق بيع منتجاتها أو رسوم مقابل خدمات اجتماعية معينة، والقيام بحملات التبرع القانونية أو الحفلات الخيرية والمسابقات، ويمكن الاستعانة بخبراء أو مستشارين لإيجاد صيغ جديدة ومبتكرة، كما يجب عليها الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

- ضرورة إشراك دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي لتنظيمات المجتمع المدني وبالتالي ضمان استقلاليتها المالية، تخلصها من التبعية المباشرة للجهات المانحة، وبالتالي من التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على سير عملها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح جليا أن المقاربة التشاركية تتيح فرص المساهمة في تخطيط وتنفيذ برامج و مشاريع التنمية المحلية لفواعل أخرى إلى جانب الجماعات المحلية كالمجتمع المدني المحلي، من خلال آليات التشاور والتنسيق لزيادة معدلات الرضا والانسجام داخل المجتمع المحلي تجاه مخرجات عملية التنمية' خاصة في تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وفقا لتطلعات المواطن في ظل لا مركزية حقيقية, فلم يعد بمقدرة أي دولة متقدمة أو نامية تحقيق الأهداف التنموية في المجتمع دون إشراك

الأفراد وذلك من خلال ترك المجال واسعا للمبادرات الفردية أو الجماعية في إطار منظم (الجمعيات) من أجل إشباع حاجياتهم ، وعلى هذا فان أحداث نقلة كيفية في التنمية مرهون ببناء الشراكة الحقيقية بين مختلف فواعل التنمية، وهو ما أكدت عليه الأهداف الإنمائية للألفية .

والجزائر كغيرها من دول العالم تبنت المقاربة التشاركية، وهو ما تم إقراره بمقتضى المادة 15 من دستور 2016، وما أكد عليه أيضا التعديل الدستوري الأخير نوفمبر 2020 , باعتبار أن المقاربة التشاركية هي بمثابة عقد اجتماعي جديد من شأنه أن يضمن للأفراد حقوقهم وحرياتهم الأساسية أملا في تحقيق التنمية الشاملة والإنسانية على وجه الخصوص، انطلاقا من ثنائية التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة، إلا أن جملة التحديات التي واجهت عمل الجمعيات على المستوى الوطني عموما والمستوى المحلي خصوصا، قللت من فعالية دورها في المجال التنموي و عمقت الفجوة بين السلطات والمواطنين، وبالتالي غياب المشاركة في صنع وتقييد السياسات العامة، وهو ما يجعل الفعل الذي تمارسه النخب السياسية في جهة، والذي تمارسه الفئات الاجتماعية في جهة أخرى.

صفوة القول؛ أن نجاح الشراكة مرهون بإعادة النظر في منظومة عمل كل من الجمعيات والجماعات المحلية لتحقيق الأهداف المسطرة، وكذلك حسم إشكالية العلاقة بين الطرفين، وتوفير إطار قانوني عادل وبيئة اجتماعية مستقرة.

الهوامش :

[1]. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001، ص195.

[2]. Laura Luehrmann, comparative politics of the Third World (linking concepts and cases, Lynner Rienner Publisher, London, 2011, P104.

[3]. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999،ص ص22-23.

[4]. Laura Luehrmann, op-cit, P106.

[5]. شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص 197.

[6]. بغاوي ملوكة، جمال زيدان، تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية كمدخل لتطبيق التنمية المحلية، مجلة الدراسات الحقوقية، عدد16،ماي 2021، الجزائر: جامعة طاهر مولاي سعيدة، ص. ص1127-1102.

[7]. عبد السلام عبد اللاوي، آمال بوبكر، أهمية المشاركة الشعبية في تفعيل أداء الجماعات المحلية وتجسيد التنمية في الجزائر ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، عدد7،ماي 2020، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص. ص.97-109

[8]. جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع ، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر،2014، ص18.

[9]. المرجع نفسه، ص.ص 18-19.

[10]. Samuel P. Huntington, **democracy Third Wave**, journal of democracy, number2, spring1991, pp. 348-351.

[11]. عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، دار الفكر،دمشق،2003، ص43.

[12]. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري(1981-2005)، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 153.

[13]. المرجع نفسه، ص.ص153-154.

[14]. Samuel Huntington, political order in changing societies , .Yale University Press, Usa,2006

[15]. John Graventa, **participatory developement or participatory democracy? Linking participatory approaches to policy and governance,** journal of Participatory learning and action, number 50, 2004, pp150-159.

[16]. Ibidem.

[17]. John Graventa, op-cit, p150.

[18]. Ibid, p151.

[19]. B.C Smith, Good Governance and Development, Macmilan International Higher Education, UK, 2007, p101-102.

[20]. صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية، قضايا وإشكالات، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص40.

[21]. B.C Smith, op-cit, p 153.

[22]. مبروك الجنيدي، الجمعيات كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة المفكر، عدد خاص، فيفري 2020، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 163-164.

[23]. مفيدة بن لعبيدي، الحكم الموسع آلية التنمية المستدامة في الجزائر، ترشيد الإدارة المحلية مدخلا، أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1)، 2015، ص232.

[24]. B.C Smith, op-cit, p 127.

[25]. وفاء معاوي، الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية لتنمية في الجزائر دراسة حالة ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1)،2017، ص 185.

[26]. مايكل إدواردز، المجتمع المدني: النظرية والممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،2015، ص33.

[27]. محمد غربي، مشري مرسي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله في كتاب مجموعة الباحثين، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، بيروت، ص347.

[28]. عبد الغفار شكر، محمد مورو، مرجع سابق، ص53.

[29]. كريم بوفلاقة، دور المقاربة التشاركية في تجسيد التنمية المحلية ، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد2، 2019،الجزائر: جامعة الجزائر3، ص ص 76-77.

[30]. مبروك الجنيدي، مرجع سابق، ص165.

[31]. لطفي دهينة، دور منظمات مجتمع المدني في تنمية ثقافة المواطنة في ظل الانفتاح السياسي-دراسة حالة الكشافة الاسلامية الجزائرية، اطروحة دكتوراه(قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2020، ص59.

[32]. سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 104.

[33]. محمد غربي ، مشري مرسي، مرجع سابق، ص 350.

[34]. شاوش خيرة، خليفي مريم، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، في كتاب مجموعة الباحثين، التحولات السياسية وإشكالية التنمية ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، بيروت، ص371.
[35]. سهام زروال، الإصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه(قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1)، 2018، ص307.
[36]. قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية.
[37]. أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، المستقبل العربي، عدد259، سبتمبر2000، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 70-73.
[38]. عروس الزوبير، مستقبل الإصلاح في الجزائر في كتاب مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص884.
[39]. سمير بن عياش ، أثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة (2012)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد الثاني، أكتوبر 2013، الجزائر: جامعة الجزائر3، ص50 .
[40]. قرزيز محمود، يحياوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغيير في كتاب مجموعة مؤلفين التحولات السياسية وإشكالية التنمية، بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، ص329.
[41]. لطفي دهينة، مرجع سابق، ص 65.
[42]. محمد غربي ، مشري مرسي، مرجع سابق، ص 354.
[43]. زياني صالح، عادل زقاغ ، مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر، المشكلات والآفاق، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد14، 2006، الجزائر: مركز الدراسات الإستراتيجية والتنمية الشاملة، ص 108.
[44]. عمر دراس، الظاهرة الجمعوية، في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة إنسانيات، العدد28، 2005، الجزائر: جامعة وهران، ص 35.
[45]. سمير بن عياش، مرجع سابق، ص 51.
[46]. المرجع نفسه، ص51.
[47]. عمر دراس، مرجع سابق، ص 51.
[48]. مبروك الجنيدي، مرجع سابق،ص169.
[49]. محمد غربي ، مشري مرسي، مرجع سابق، ص 354.
[50]. محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر:(1999-2009)، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر 03